

في ظل الدعوات المتعالية لتغييرها

خبراء يحذرون من انهيار العملة المحلية في حال حذف الأصفار

□ بغداد /المدى



عملة نقدية (ارشيف)

تسبب من خلالها انهياراً للعملة المحلية كطرح عملات مزورة أو ما شابه ذلك.

وأعلن البنك المركزي في وقت سابق أن العام ٢٠١٣ سيشهد حذف الأصفار وتبديل العملة، الأمر الذي حذر منه مسؤولون وخبراء اقتصاديون بسبب وجود مافيات عملة تسند لتزوير تريليونات الدنانير العراقية لاستبدالها

من قبل الخبراء والمختصين ودراسته بشكل تفصيلي لمعرفة نتائجـه السلبية والإيجابية ومدى أهميته للاقتصاد وتأثيره على العملة الوطنية. واقترح: إطلاق العملة الجديدة سوية مع العملة القديمة لمدة لاتقل عن (١٠) سنوات بحيث لا تسبب ضرراً على الاقتصاد او اخلافا في السوق، مشيراً الى أن تركيا خاضت

حذر الخبير الاقتصادي توفيق المانع من احتمال انهيار العملة الوطنية عند تطبيق مشروع حذف الاصفار الثلاث من العملة، داعياً الى وضع دراسة جدوى اقتصادية للمشروع قبل تنفيذه. وقال المانع في تصريحات صحفية إن مشروع إعادة هيكلة العملة المحلية من خلال حذف ثلاثة اصفار منها يحتاج الى وقت كاف لمناقشته

الاتصالات تخفض أسعار الإنترنت إلى النصف

□ بغداد /المدى

أعلنت وزارة الاتصالات عن تخفيضها اسعار الانترنت الى ما دون النصف في الفترة المقبلة. وذكر الوكيل الفني لوزارة الاتصالات امير البياتي في بيان صحفي اطلعت عليه المدى ان خطط الوزارة الكبيرة في مجال تقديم خدمات اتصالاتية ستكون

غير مسبوقة للمواطنين " مبيئاً ان هذه الخطط قيد

الانجاز، وفي حال الانتهاء منها ستكون جاهزة للخدمة الفعلية. وأضاف : ان الاتصالات الارضية ستكون بين يدي المواطن في غضون العامين المقبلين وستصل الى ستة ملايين خط هاتفي ارضي بعد ان اكملت الفرق الفنية والهندسية للوزارة والشركات

تقرير يشير إلى إمكانية إنتاج 10 ملايين برميل نفط يومياً عام 2017

□ عواصم /وكالات

نشرت صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون تقريراً مفاده بان العراق سينتج ١٠ ملايين برميل نفط يومياً بحلول ٢٠١٧.

وقالت الصحيفة في تقريرها : على الرغم من أعمال العنف والنزاعات السياسية الجارية من حين لآخر في العراق، إلا أن إنتاجه من النفط يزيد باطراد ليشكل بارقة أمل لمستقبل الدولة وانفراجة لأسواق النفط العالمية في وقت يشدد فيه الغرب العقوبات على الصادرات الإيرانية.

وأنتج التدفق الزائد وأعمال تطوير الموانئ الحيوية قفزة نوعية لصادرات هذا العام نسبتها ٢٠٪ إلى ٢.٥ مليون برميل نفط يومياً، ما يجعل العراق أحد أهم المصدرين في منظمة "أوبك" لأول مرة.

وقال محللو طاقة إن زيادة الإنتاج العراقية مصحوبة بزيادة الإنتاج في المملكة العربية السعودية واقترب تعافي صناعة النفط في ليبيا، ستحمي على الأرجح أسواق النفط من ارتفاع أسعاره وتكفل للمجتمع الدولي قوة إضافية على إيران حين تفعل عقوبات جديدة عليها في شهر يوليو.

وذكر ديفيد جولدوين، منسق وزارة الخارجية السابق لشؤون الطاقة الدولية في إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما: "إن العراق عنصر داعم للغاية"، وحتى لو أن العراق لم يزد صادرات نفطه إلا بنصف ما هو مخطط بحلول العام المقبل حسب جولدوين، فإنه سيتم تعويض ما يقرب من نصف إمدادات إيران المقبلة التي ستوقف جراء العقوبات.

ويعتبر تعافي النفط، الذي يضخ بالفعل إنتاجاً بمعدلات لم تشهد إلا مرة واحدة ولمدة قصيرة منذ تولي صدام حسين السلطة عام ١٩٧٩، أمراً حيوياً لكي تحقق العراق نجاحاً بعد الحرب، حيث يشكل النفط أكثر من ٩٥٪ من إيرادات الحكومة ويتيح بناء الطرق وزيادة الخدمات الاجتماعية ويوطد يد الحكومة. غير أن النفط آتى أيضاً ببعض المصاعب التي تواجه الديمقراطية الوليدة من خلال أنه أتاح سبيلاً للفساد والمحسوبية، وما

المزاد المخيب للأمل أقل انعكاساً لافتقار الاهتمام بقطاع الطاقة العراقي من الشروط الصعبة التي فرضتها الحكومة ومواقع بعض الحقول في مناطق خطرة ونائية بالبلاد، وحقيقة أن العديد من القطاعات المعروضة كانت للغاز الطبيعي الأقل جذباً للشركات الأجنبية من النفط. ورغم عوامل عدم اليقين تقول الشركات الأجنبية إنها باقية ولن ترحل. وقال كلوديو ديسكالزي، مدير عمليات الاستكشاف والإنتاج في "إيني" : "نحن في العراق لأننا نعتقد أن هناك فرصا كبيرة ونمو إنتاج هائلاً وينتظر مستقبلاً أن تتحسن الأمور كثيراً.

الحقول. وتحول المعركة السياسية على تقسيم الأرباح دون تفعيل قانون نفط وطني ما يعني أنه ينبغي للشركات اتباع مجموعة مختلفة وضخمة من اللوائح يعود بعضها إلى عصر الامبراطورية العثمانية، ويجبر نقص الكهرباء الساسة على الاختيار بين خدمة شركات النفط أو السكان المدنيين القلقين الذين يرغبون في مزيد من خدمات المنافع المعول عليها. وظهرت بعض المشاكل في مزار النفط والغاز الطبيعي مؤخراً وهي رابع دورة مزار في الدولة عقب الحرب. ويذكر أنه لم ترس سوى ثلاثة عقود من ضمن إجمالي ١٢ عقدا عرضت بالمزاد. وكان

المحللين أن في مقدوره بلوغ هدفه إنتاج ١٠ ملايين برميل نفط يومياً بحلول ٢٠١٧، وهو هدف خفضته بغداد مؤخراً من ١٢ مليون برميل يومياً بحلول ذلك العام. غير أن هانز نيجكامب رئيس رويال داتش شل العراق يقدر أن في مقدور العراق إنتاج ٦ ملايين ببرميل إلى ١٠ ملايين برميل يومياً بحلول مطلع العقد المقبل وهو ما يعتبر هدفاً كبيراً. وقال تنفيذيون دوليون في مجال النفط إن بيروقراطية الحكومة لا تزال بمنهرون بتقديم العراق وطموحه.

وذكر مايكل توانشنند، رئيس "بي بي العراق" : "ما تهدف إليه الحكومة من زيادة إنتاج هائلة في ظل كل هذه الأحوال يعد شيئاً فريداً في العالم". غير أنه نيه وقال: "لم ينجح أحد حتى الآن في زيادة إنتاج النفط في دولته بالدرجة التي يخطط لها العراق. إنه بالغ الطموح وسوف تلزم أشياء كثيرة للعمل على النحو الصحيح". تأتي زيادة إنتاج نفط العراق في وقت ملائم تماماً لتعويض تضائل إنتاج إيران من النفط الذي وفقاً لـ "أوبك" هبط بنسبة ١٢٪ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، بالنظر إلى أن كلاً من الهند والصين ودول آسيوية أخرى تقلص تدريجياً من مشرياتها النفطية تحت ضغط الولايات المتحدة وأوروبا.

وقد يثير دور العراق في تعزيز آثار العقوبات ضد إيران في سوق النفط توترات مع طهران التي تعد ظهيراً قوياً وحليفاً للحكومة العراقية، غير أن خبراء نفط يقولون إن الصادرات تشكل أهمية للعراق أكبر من أن تسمح لعلاقاتها بإيران بأن تعيق إنتاجها. وبدأ تعافي صناعة النفط العراقية بعد عقود من الحروب والعقوبات والإهمال في عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مع تحسن الأمن وتوقيع بغداد سلسلة من عقود الخدمات الفنية مع شركات أجنبية، مثل "إكسون موبيل" و"بي بي" وشركة الصين الوطنية للبترول و "إيني" الإيطالية. وأحضرت الشركات معدات قياس زلزالي عصرية وطرق استخراج نفط حديثة كفيلة بإنعاش حقول النفط القديمة.

وينتج العراق نحو ثلاثة ملايين برميل نفط يومياً ولا يعتقد سوى قليل من



انابيب نفط (ارشيف)

الاصفار في أجواء غير مستقرة لسعر صرف الدينار العراقي عملية لا أهمية لها سواء حدثت في العام الحالي أو العام المقبل ، و أن العراق ليس بحاجة إلى إبدال العملة العراقية المقررة في السنة المقبلة بقدر ما هو بحاجة إلى استقرار التذبذب الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار.

اعتبر عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عبد الحسين ريسان تأجيل تطبيق التعرفة الجمركية للمرة الرابعة "حالة سلبية"، يجب أن تلتفت إليها الحكومة بشكل جدي.

وقال ريسان في تصريح نقله المكتب الاعلامي ان المواطن يحتاج الى الصبر في بداية تطبيق هذا القانون فيما يخص العمل الحكومي او التنفيذي،مستدركا الى انه في المستقبل يستطيع الشعب ان يقطف ثمار واجابيات تطبيق هذا القانون.

وأضاف: أن من طالبوا بتأجيل تطبيق التعرفة الجمركية لديهم تبريرات، ولكن بما أن التأجيل الأخير هو الرابع من نوعه لهذا القانون فإن التبريرات تكون فيه غير مقبولة، مشيراً انه لو كان هذا التأجيل هو الأول لاستطعن ان نسمع التبريرات ونحاول معالجتها،أما ان يكون الرابع مع وجود نفس التبريرات فتعتبر حالة سلبية يجب ان تلتفت الحكومة الى معالجتها بشكل جدي.

وكانت وزارة المالية قد كشفت ان السبب الرئيسي وراء طلب تأجيل العمل بقانون التعرفة الجمركية يعود لعدم وجود كوادر متخصصة لمراقبة دخول البضائع،مؤكدة أنها تستغرق عاماً كاملاً لينتهي مشروع تأهيل أعداد تلك الكوادر.

الرشيد يطلق قروضا

للأرامل بمبلغ 3 ملايين دينار

□ بغداد /المدى

أكد مصرف الرشيد إطلاق قروض مشاريع صغيرة للأرامل بمبلغ ٣ ملايين دينار وبشروط ميسرة .
ونكر مدير عام المصرف كاظم ناشور في تصريح صحفي سيتم إطلاق القروض الخاصة بالمشاريع الصغيرة للأرامل قريبا، بعد حصول الموافقة من وزارة المالية، حيث سيراعى الأفضلية في منح القروض لكبيرات السن ونوات الأبناء الصغار والظروف المعيشية الصعبة".
وأضاف ان المصرف يركز على مساعدة الأرامل بتأسيس مشروع تجاري صغير بدون ضمان عقاري ووقت أطول للتسديد وفائدة منخفضة جداولى ان تتم استعادة المبلغ ولا يتم احتسابه كعبء او منحة.

البصرة تسحب إجازة تنفيذ مشروعات من شركة محلية

□ البصرة /المدى
قرر مجلس محافظة البصرة سحب إجازة تنفيذ مشروع القرنص وتأهيل المجاري في منطقة الكزيرة وسط المدينة من إحدى الشركات المحلية بداعي التلكؤ في العمل وسوء التنفيذ. وقال رئيس المجلس صباح الجزوني في تصريحات صحفية ان قرار إيقاف الشركة وسحب رخصة العمل منها جاء بعد

المصرف الصناعي يكمل تحضيراته لدعم الصناعيين

□بغداد /المدى

أكد مدير عام المصرف الصناعي محمد عبد الوهاب اكتمال كافة الاستعدادات الخاصة بعملية الإقراض الميسر الى الصناعيين المحليين.وقال عبد الوهاب لـ /دنانير/ ان المصرف اعد النظام الآلي والتحريري لتفعيل عملية الإقراض لشريحة الصناعيين بعد ان اقر مجلس النواب خلال العام الحالي تقديم قروض بدون فوائد الى اصحاب المشاريع الصناعية. وأضاف ان المصرف يواصل تنفيذ خطته القرضية الى المشاريع الصناعية والتي خصصت ٤٠ مليار دينار تم اقراض ٢٦ مليار دينار منها الى المشاريع الصناعية في كافة محافظات البلد من خلال الادارة العامة والغروع المنتشرة في أغلب مدن العراق.

ويذكر ان التجمع الصناعي العراقي واتحاد الصناعات يواصلون مطالباتهم باعتماد مبادرة صناعية على غرار المبادرة الزراعية.